AMAN

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر إجتماع الجمعية العمومية

لشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان)

الخميس 20 شعبان 1440 الموافق 2019/04/25 م

فندق شيراتون- الخور، قاعة AB

تم عقد اجتماع الجمعية العمومية لشركة دبي الإسلامية للتأمين و إعادة التأمين (أمان) بفندق شيراتون – الخور ، قاعة AB في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم الخميس الموافق 2019/04/25 م بناء على دعوةٍ من مجلس إدارة الشركة، حيث كان الموعد المقرر لعقد الاجتماع هو الخميس بتاريخ 2019/04/18 وتم تأجيله لعدم إكتمال النصاب القانوني.

بلغ عدد الاسهم المسجلة بالإجتماع 56,667,827 سهماً من إجمالي أسهم الشركة البالغ 225,750,000 سهماً وهو مايمثل 25.10 % من إجمالي أسهم الشركة، وبناء عليه قد تم الإعلان عن صحة إنعقاد الإجتماع حيث أنه لا يشترط أية نسبة للحضور بالاجتماع الثاني .

ترأس الإجتماع الرئيس االسيد / **محمد عمير بن يوسف المهيري – رئيس مجلس الإدارة** ، وبحضور السادة أعضاء مجلس الادارة كل من:-

1- السيد / ناصر فلاح القحطاني
2- السيد / عبد الرحمن أحمد سنان
3- السيد / مبارك مطر الشامسى.

كما حضر الإجتماع السادة المساهمين المتمثلين بالنصاب أعلاه وكل من:-

1- السيد / عبد الرحمن سالم مبارك – ممثلاً عن هيئة الأوراق المالية والسلع.
2- السادة / فضيلة الدكتور / محمد عبد الحكيم زعير ، وفضيلة الدكتور/ عز الدين بن زغيبه – نيابة عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
3- السادة (يحيى شتيلا و محمد عبد الجبار) ممثلي مدققي الحسابات.

تم الافتتاح بتلاوة عطرة من آيات القرآن الكريم وبعد الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم، رحب رئيس الإجتماع بالمساهمين وممثلي الدوائر الحكومية والحضور ثم عُين السيد/ أحمد كساب مقرراً للإجتماع والسيد/ محمد زكي والسيد/ عمرو ماضي – لجمع الأصوات، ومن ثم أذن للبدء بجدول الأعمال المعلن وفقاً لما يلي:-

1- **الإطلاع على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 م والمصادقة عليه:**

استعرض رئيس الإجتماع تقرير المجلس عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 حيث أوضح بأن مجلس الادارة خلال عام 2018 عمل جاهدا علي تحسين الوضع العام للشركة وايضا الاستمرارية في متابعة تنفيذ خطط الشركة ، حيث تم التخلص من أغلب الاستثمارات عديمة الفائدة مثل أسهم بوبيان تكافل وكراج تكنيك ، وتحسين معدلات الاداء وغيرها من الأمور التى أسهمت

بشكل كبير في التوازن والمحافظة علي الربحية، كما عمل مجلس الادارة علي تعديل نسب تملك الاجانب إلي 49% بناء علي طلب المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية للعام الماضي ، وحاليا نعمل حول حلول الملاءة المالية للشركة وذلك عن طريق إعادة هيكلة راس المال.وقال أنه بحمد الله وفضله مازالت أمان تحتل مكانة متقدمة علي صعيد شركات التأمين المحلية والتكافلية حيث تلتزم بتطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية ، ولما تتمتع به من سمعة جيدة وشفافيه عاليه ووضوح في التعامل مع كافة الهيئات الرقابيه وأصحاب المصالح، وإستطاعت أن تحافظ على توازنها في سوق التأمين، وتستمر بتوسيع خدماتها داخل دولة الامارات العربية المتحدة ، كما جاءت النتائج المالية للشركة على النحو التالي...

أهم نتائج أمان للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31

- بلغت الأقساط المكتتبة (375.8) مليون درهم ، مقابل (380.8) مليون درهم بإنخفاض طفيف بلغ 1 % عن السنة الماضيه 2017.
- بلغ إجمالي الارباح الفنية من العمليات قبل المصاريف الإدارية والعمومية 48 مليون درهم ، مقابل 48.3 مليون درهم عام 2017.
- بلغت نتائج الشركه من صافي الأرباح الفنية من العمليات التشغيليه 10.9مليون درهم ، مقابل 13.5 مليون درهم عام 2017.
- بلغت أرباح الإستثمارات 1.9 مليون درهم مقابل 162 ألف درهم عن عام 2017.
- بلغت نتائج الشركه من صافي الأرباح 4.8 مليون درهم (أرباح الخاصة بحملة الوثائق 3.3 مليون درهم و الارباح الخاصة بالمساهمين 1.5 مليون درهم.) ، مقابل 9.5 مليون درهم فى العام الماضى 2017.

ويطمح مجلس ادارة الشركة بأن يكون عام 2019 بداية قوية لامان حيث تم عمل خطة مستقبلية لمدة خمس سنوات (2019-2023) وتم أخذ العديد من الخطوات الايجابية وعلي الرغم من تحقيق ارباح خلال عامي 2017، 2018 إلا أنها أقل من الطموحات ولكنها بداية الثبات نحو مستقبل أفضل للشركة بإذن الله لتعود بالمنفعة على مساهمي الشركة وحملة الوثائق، ونسأل الله التوفيق والسداد.

أصالة عن نفسي ونيابة عن إخواني أعضاء المجلس أتقدم إليكم بجزيل الشكر عن الثقة التي أوليتموها أيانا ودعمكم الدائم ، كما أتقدم بالشكر الخالص إلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للشركة على دورها الرائد والأساسي في أعمال الشركة، أيضا أتوجه بالشكر للسادة مدققي الحسابات علي دورهم الفعال وتعاونهم الدائم في تلبية متطلبات أعمال التدقيق، والشكر أيضا إلى الجهات المسؤولة كافة، ومنها وزارة الاقتصاد وهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق دبي المالي وهيئة التأمين ودائرة التنمية الإقتصادية وجمعية الإمارات للتأمين على جهودهم المخلصة في دعم قطاع التأمين والتأمين التكافلي على وجه الخصوص.

وبعد الإنتهاء تمت الموافقة على التقرير المقدم من مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المنتهية في 2018/12/31.

2- سماع تقرير هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية عن أعمال الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 م والمصادقة عليه:

بين فضيلة الشيخ/ عز الدين بن زغيبه – نيابة عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية،بأن الهيئة اطلعت على نماذج عقود ووثائق التأمين التي أعدتها الشركة خلال العام وأقرتها بعد إدخال التعديلات التي رأت ضرورة إدخالها على هذه العقود والوثائق.

ودرست الهيئة دور الشركة في إدارة عمليات التأمين على أساس الوكالة، وما تتقاضاه الشركة من أجر مقابل تلك الوكالة والتي بلغت 30% من إجمالي أقساط التكافل حيث ألزمت هيئة التأمين الشركات بتحمل كافة العمولات المدفوعة عن صندوق حملة الوثائق.

كما اطلعت الهيئة على نتائج فصل الشركة لاستثمارات أموال المساهمين وحملة الوثائق القابلة للتخصيص لكل منهما على حده وابقاء الاستثمارات التي لا يمكن الفصل فيها مشتركة بينهما حسب حصتيهما, مع تحديد رسوم إدارة الشركة لاستثمارات حملة الوثائق بمعدل 25% من صافي أرباحها.

ودرست الهيئة العمليات التي عرضت عليها أثناء العام, واعتمدت عقودها ومستنداتها, وأجابت عن الأسئلة والاستفسارات التي طرحت بشأنها, وأصدرت في ذلك القرارات والفتاوى المناسبة.

وحصلت الهيئة على البيانات والمعلومات التي رات ضرورة الحصول عليها لأداء مهمة الرقابة والتدقيق الشرعي.

واطلعت الهيئة عللى تقرير التدقيق الشرعي الذي أعدته دار الشريعة على أعمال الشركة المنفذة خلال العام وأرسلت ملاحظاتها إلى الشركة.

كما اطلعت الهيئة على ميزانية الشركة والبيانات والإيضاحات الملحقة بها وترى الهيئة ما يلي:

1. أن الشركة تمسك حسابين منفصلين أحدهما لمساهمي الشركة والآخر لحملة الوثائق حسب ما يقضي به النظام الأساس للشركة, وقد بينت الميزانية العمومية أصول وخصوم هذين الحسابين.

2. أن هذه الميزانية في حدود ما عرضته إدارة الشركة من معلومات تمثل موجودات الشركة وإيراداتها, وأن دقة المعلومات والبيانات هي من مسؤولية إدارة الشركة.

وقامت هيئة الفتوى بالإشراف على احتساب الزكاة على الاحتياطات والأموال المحتجزة لدى الشركة عن عام 2018, وتنبه الهيئة السادة المساهمين إلى إخراج زكاة أسهمهم بأنفسهم حسب الطريقة المبينة في الرسالة الموجهة إليهم بذلك.

والهيئة إذ تؤكد أن مسؤولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات الشركة تقع على إدارة الشركة, لتقرر أن معاملات الشركة المنفذة خلال العام لا تخالف في جملتها أحكام الشريعة الإسلامية, وذلك في حدود ما عرض عليها من حالات وما اطلعت عليه من معاملات, وما قدمته بشأنها من ملاحظات, وما أبدته إدارة الشركة من استجابة لتنفيذ تلك الملاحظات.

وبعد المناقشة تمت المصادقة على تقرير هية الفتوى والرقابة الشرعية

3- سماع تقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 م والمصادقة عليه:

أوضح ممثل مكتب ديلويت آند توتش (السيد/يحي شتيلا) بتقريرهم بأنهم قاموا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة **لشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان)** (ش.م.ع.) ("الشركة") **والشركات التابعة لها** (يشار إليها معاً بـ"المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2018، وكل من بيان الدخل الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، ومعلومات تفسيرية أخرى.

وفي رأينا فإن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وأفاد بأننا قمنا بتدقيقنا وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة تفصيلًا في فقرة مسؤوليات

مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة الواردة بتقريرنا. أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" ووفقًا للمتطلبات الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة بدولة الإمارات العربية المتحدة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات. نعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا لرأينا.

كما نود لفت الانتباه إلى الإيضاح رقم 39 من البيانات المالية الموحدة والذي يوضح عدم التيقن بشأن الاسترداد التام وفي الوقت المحدد للموجودات التي تبلغ إجمالي قيمتها الدفترية 13 مليون درهم والتي يحتفظ بها المدير التنفيذي السابق، أو منشآت خاضعة لسيطرته، على سبيل الأمانة ولمصلحة المجموعة. إن رأينا غير متحفظ بشأن هذا الأمر.

وبين بأن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى حسب اجتهادنا المهني في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة عن السنة الحالية. تم تناول تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل وفي تشكيل رأينا المتعلق بها، ونحن لا نبدي رأي منفصل بشأن تلك الأمور ، ووضح بأن مجلس الإدارة وإدارة المجموعة هم المسؤولون عن المعلومات الأخرى التي تتألف من تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ هذا التقرير لمدقق الحسابات، ومن المتوقع أن تكون المعلومات المتبقية للتقرير السنوي متاحة لنا بعد هذا التاريخ. لا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية الموحدة وتقرير تدقيقنا عليها. لا يتناول رأينا حول البيانات المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو استنتاج بشأنها.

تتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهريًا مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاءً جوهرية.

واستنادًا إلى الأعمال التي قمنا بها بشأن هذه المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، إذا استنتجنا وجود أي أخطاء جوهرية في المعلومات الأخرى، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ليس لدينا ما نفصح عنه بهذا الشأن.

وعند قراءتنا للمعلومات المتبقية من التقرير السنوي للمجموعة، فإن استنتجنا وجود عدم تناسق جوهري فيها، يتعين علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.، وإن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وللأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 ولأحكام عقد تأسيس المجموعة، وكذلك عن وضع نظام الرقابة الداخلية التي تجدها الادارة ضرورية لتمكنها من اعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

تقع مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة على أعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.

وتتمثل غايتنا بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائمًا أي خطأ جوهري إن وجد. وقد تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية،فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. ونقوم كذلك :

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. ان مخاطر

عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

- بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية بالمجموعة.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على بيّنات تدقيق مناسبة بشأن المعلومات المالية للمنشأة أو أعمالها ضمن المجموعة من أجل إبداء رأي تدقيق حول البيانات المالية الموحدة. إننا المسؤولون عن توجيه والإشراف على وتنفيذ تدقيق المجموعة، كما نظل المسؤولون عن تقريرنا بشكل منفرد.

نقوم بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الرئيسية، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم باطلاع المكلفين بالحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيرًا معقولًا على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسبًا.

من تلك الامور التي تم التوصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد هذه الامور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ان لا يتم الإفصاح عن امر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

كما تم عرض تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

عملًا بمقتضى متطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، نفيد بما يلي:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من جميع جوانبها الجوهرية، بما يتطابق مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015؛
- أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية نظامية؛
- أن المعلومات المالية المتضمنة بتقرير أعضاء مجلس الإدارة تتوافق مع السجلات المحاسبية للمجموعة؛
- يبين إيضاح رقم 9 من البيانات المالية الموحدة الأسهم المشتراة أو المستثمرة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018؛
- يظهر الإيضاح رقم 30 من البيانات المالية الموحدة معاملات الأطراف ذات العلاقة الجوهرية والشروط والأحكام التي بموجبها تم إبرام تلك المعاملات؛
- أنه، وفقًا للمعلومات التي توافرت لنا، باستثناء الأمر الوارد بالفقرة السابقة، لم يسترع انتباهنا ما يدعونا للاعتقاد بأن المجموعة قد ارتكبت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 أي مخالفات للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 والقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (6) لسنة 2007 بشأن

إنشاء هيئة التأمين وتنظيم أمورها أو لعقد تأسيسها مما قد يؤثر جوهريًا على أنشطتها أو مركزها المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2018؛ و

- لم تتضمن البيانات المالية الموحدة وجود أية مساهمات اجتماعية خلال السنة.

علاوة على ذلك، عملًا بمقتضى القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 6 لعام 2007 والتشريعات المالية ذات الصلة لشركات التأمين، نفيد بحصولنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا. وفقًا لما تمت مناقشته في الإيضاح رقم 3 من البيانات المالية الموحدة، فقد التزمت المجموعة بجميع متطلبات التشريعات المالية لشركات التأمين الصادرة عن هيئة التأمين باستثناء المادة (1) من الفقرة (7) والملحق (1) المتعلق بعرض البيانات المالية والإفصاحات، والمادة (8) من الفقرة (2) والمادة (3) من الفقرة (1)، المتعلقة بالحفاظ على هامش الملاءة وتوزيع الموجودات وحدود التخصيص على التوالي.

وصار نقاش من المساهمين على الايضاح رقم (39) وهو يتعلق بالمدير التنفيذى السابق وتساءلوا لماذا لم يتم حتى الآن إنهاء تلك الامور وتحويل الاسهم التى يحتفظ بها المدير التنفيذى السابق ، أو منشآت خاضعة لسيطرته لصالح الشركة. وقد بين المجلس بأن الشركة بداية قامت بتحويل الموضوع للجهات الرقابية ولم تُحسم الامور، وعليه قامت الشركة برفع القضايا لاسترداد حقوق الشركة ، وحاليا الأمور متداولة بمحاكم الدولة وإن شاء الله خلال الفترة القادمة سوف تحسم الامور لصالح الشركة وأكد المجلس للحاضرين بأنه حريص على إسترداد حقوق المساهمين.

و بعد المناقشة – تم الإقرار والمصادقة على تقرير مدققي الحسابات.

4- مناقشة ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 م:

بعد الإطلاع على تفاصيل نتائج الشركة والنقاش والملاحظات من الحضور حول التفاصيل الواردة بالتقرير والنتائج التى تحققت خلال العام 2018م من واقع بيان الإيرادات والميزانية العمومية وبيان التدفقات النقدية وإيضاحاتها المرفقة ضمن الميزانية العمومية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31م وقام رئيس الإجتماع بالرد على كافة الاستفسارات والملاحظات وشكرهم على إثرائهم للإجتماع بمشاركاتهم الفعالة، وبانتهاء النقاش

تمت المصادقة والموافقة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31م.

5- النظر في مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 وترحيلها للسنوات القادمة.

تمت مناقشة المقترح ، حيث بين الرئيس للمساهمين بأن الارباح عن هذا العام عبارة عن قسمين :-

- أرباح خاصة بالمساهمين (حملة الاسهم) وهي مبلغ 1.5 مليون درهم
- أرباح خاصة بحملة الوثائق وهي 3.3 مليون درهم (حيث كانت إجمالي أرباح 11.3 مليون درهم وتم إستقطاع العجز بحسابهم عن عامي 2016 بمبلغ 7.5 مليون درهم ،و 2017 بمبلغ 5, مليون درهم وبإجمالي قرض 8 مليون درهم ليكون صافي الارباح 3.3 مليون درهم عن العام الحالي ، وتمت موافقة هيئة الرقابة الشرعية علي ذلك .

من ثم تمت الموافقة بالاغلبية على مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 وترحيلها للسنوات القادمة.سواء لحملة الاسهم (المساهمين) أو حملة الوثائق.

6 – إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 م:

تمت الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31م .

7- إبراء ذمة مدققي الحسابات عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31م:

بعد المداولة تمت الموافقة على إبراء ذمة مدققي الحسابات عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 م.

8- تعين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للعام 2019.

وفي ذلك أوضح الرئيس بأن الشركة ومنذ تأسيسها تخضع لاحكام الشريعة الإسلامية الغراء حث أن نظامها الاساسي يقضي بضرورة تعيين هيئة للفتوى والرقابة الشرعية وهو الامر الذي إعتمدته الشركة منذ إنطلاقتها، وقد عمل مجلس الإدارة على التواصل الدائم مع رئيس و أعضاء الهيئة التي تتألف من السادة التالية أسمائهم:

- الدكتور/ حسين حامد – رئيس الهيئة.
- الدكتور/ محمد عبد الحكيم زعير – عضو الهيئة.
- الدكتور/ عز الدين بن زغيبة – عضو الهيئة.

عليه يتم عرض الامر عليكم بصفتكم مساهمين في الشركة وذلك لإعادة تعينهم كاعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالشركة للعام 2019.

عليه تمت المناقشة وتمت الموافقة على إعادة تعين المذكورين أعلاه أعضاءً لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية الداخلية للشركة للعام الجاري 2019.

9- تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية 2019 م وتحديد أتعابهم:

بعد مغادرة مدققي الحسابات القاعة، تم عرض بند تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية 2019 وبعد التداول بين الحضور من المساهمين تمت الموافقة على تعيين السادة/ / بي دبلييو سي – (M/s Price water house Coopers) للعام 2019 م وإعتماد مبلغ أربعمائة وثمانون ألف درهم (480,000 درهم) مقابل أتعابهم السنوية.

10 – الموافقة على مكافأة أعضاء مجلس الادارة عن السنة المنتهية فى 2018/12/31.

تمت المناقشة حول المقترح أعلاه تحيث تم النقاش وعلية الاتفاق على **عدم صرف مكافأة** للمجلس عن العام 2018.

11 – إنتخاب أعضاء مجلس الادارة

قامت الشركة باتخاذ جميع التدابير من الاعلانات بالجرائد الرسمية والافصاحات علي موقع السوق والشركة لتنوية السادة المساهمين للترشح لعضوية مجلس الادارة ، وتقدم خمس مرشحين لعضوية مجلس الادارة علي النحو التالي :-

- **سعادة / محمد عمير بن يوسف المهيري.**
- **الدكتور / محمد علي الحوسني.**

- **السيد / ناصر فلاح القحطاني.**
- **السيد / عبد الرحمن أحمد سنان**
- **السيد / مبارك الشامسي.**

وحيث أن النظام الاساسي للشركة بنص علي أن يُشكل مجلس الادارة من عدد (5) أعضاء والعدد اللذي ترشح هو نفس العدد وبذلك يتم إعتمادهم كأعضاء لمجلس الادارة لمدة ثلاث سنوات قادمة. **وتمت الموافقة بالاجماع علي توليهم لمدة الثلاث سنوات القادمة وتم الاثناء على مجهوداتهم وتجديد الثقة بهم من السادة المساهمين الحاضرين .**

ختاماً و وفقاً لما هو مبين بجدول الأعمال تم الإعلان عن انتهاء مداولات الإجتماع، حيث شكر رئيس الإجتماع جميع الحضور على تعاونهم ومشاركاتهم الفعالة، وكان ذلك في تمام الساعة الخامسة ونصف مساءً.

والله ولي التوفيق

مقرر الاجتماع	جامع الاصوات	مدققي الحسابات	رئيس الجمعيه العموميه
أحمد كساب	محمد زكي / عمرو ماضي	يحيى شتيلا	سعادة /محمد بن عمير